

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي كانون الأول 2019

سجّلت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة عن العام 2019 تراجعاً واضحاً مع تسارع وتيرة انخفاضها في الفصل الأخير منه، ما يؤكّد ضعف الأداء الاقتصادي في العام المذكور إن لم نقل تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي. وكان العام 2019 من أصعب الأعوام على الصعيدين النقدي والمصرفي، حيث تتابعت الضغوط على العملة الوطنية بقوة واستمرّ العجز في ميزان المدفوعات (-4,4 مليارات دولار)، كما تراجعت الودائع والتسليفات المصرفية على نحو واضح مع تراجع منسوب الثقة وإطفاء جزء من ديون القطاع الخاص من خلال الودائع إلى غيرها من الأسباب. ثم أن الظروف الاستثنائية التي يعيشها لبنان منذ منتصف تشرين الأول 2019 فرضت على الجهاز المصرفي اتّخاذ إجراءات مؤقتة ولكن ضرورية للمصلحة العامة، ركّزت على الحدّ من التحويلات إلى الخارج ووضع سقوف على السحوبات النقدية. على صعيد آخر، تابع الدين العام الإجمالي ارتفاعه (+7,6%) في العام 2019، وعرفت الفوائد المصرفية منحىً تصاعدياً حتى تشرين الثاني لتتخفّف في الشهر الأخير من العام 2019 إنفاذاً لتعميم مصرف لبنان الوسيط رقم 536 والذي حدّد بموجبه سقف الفوائد على الليرة والدولار في سوق بيروت.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصّة

في كانون الأول 2019، ارتفعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 6301 مليون دولار مقابل 5179 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5479 مليون دولار في كانون الأول 2018. غير أنّ قيمة الشيكات المتقاصّة تراجعت بنسبة 14,4% في العام 2019 بالمقارنة مع العام 2018. من جهة أخرى، تراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 61,1% في العام 2019 مقابل 66,8% في العام الذي سبقه، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في السنوات 2016-2019

نسبة التغيّر، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
					الشيكات بالليرة
1,3-	4637	4699	4592	4287	- العدد (آلاف)
0,1+	33385	33366	32678	29986	- القيمة (مليار ليرة)
1,4+	7200	7101	7116	6995	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
26,3-	5296	7183	7633	8035	- العدد (آلاف)
21,6-	34837	44436	46578	48160	- القيمة (مليون دولار)
6,3+	6578	6186	6102	5994	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
14,4-	85902	100353	102894	102587	- مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
2,4+	8648	8446	8417	8326	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	53,3	60,5	62,4	65,2	- العدد
	61,1	66,8	68,2	70,8	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الأول 2019، بلغت قيمة الواردات السلعية 1346 مليون دولار مقابل 1281 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1569 مليون دولار في كانون الأول 2018. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 3,7% في العام 2019 بالمقارنة مع العام 2018، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة كبيرة بلغت 22,0%. وتوزعت الواردات السلعية في العام 2019 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 34,4% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,4%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,7%)، ثم منتجات صناعة الأغذية (6,3%)، فمعدات النقل (6,1%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام 2019، حلت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,9% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (8,5%)، فالإيونان (7,3%)، ثم الإتحاد الروسي (7,0%)، فايطاليا (6,9%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
3,7-	19239	19980	19582	19119	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الأول 2019، بلغت قيمة الصادرات السلعية 324 مليون دولار، مقابل 309 ملايين دولار في الشهر الذي سبقه و246 مليون دولار في كانون الأول 2018. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة جيدة بلغت 26,4% في العام 2019 بالمقارنة مع العام الذي سبقه. وتوزعت الصادرات السلعية في العام 2019 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 39,0% من مجموع الصادرات، تلتها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (10,2%)، ثم كل من منتجات صناعة الأغذية ومنتجات الصناعة الكيماوية (9,9%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,0%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام 2019، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 28,5% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (11,8%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,6%)، فسورية (5,1%)، فالعراق (3,9%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
26,4+	3731	2952	2844	2977	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول 2019، بلغ عجز الميزان التجاري 1022 مليون دولار مقابل عجز قدره 972 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1323 مليون دولار في كانون الأول 2018، وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 15508 ملايين دولار في العام 2019 مقابل عجز بقيمة 17028 مليون دولار في العام الذي سبق.

- في كانون الأول 2019، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 841 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 1143 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 748 مليون دولار في كانون الأول 2018. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 4351 مليون دولار في العام 2019، بعد تراجعها بقيمة 4823 مليون دولار في العام الذي سبقه.

قطاع البناء

- في كانون الأول 2019، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 346 ألف متر مربع (م) مقابل 330 ألف م² في الشهر الذي سبق و596 ألف م² في كانون الأول 2018. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 32,6% في العام 2019 بالمقارنة مع العام 2018.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في السنوات 2016-2019

نسبة التغيّر، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
32,6-	6081	9020	11730	12234	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الأول 2019، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 84,5 مليار ليرة مقابل 35,8 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و83,4 ملياراً في كانون الأول 2018. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة 27,5% في العام 2019 بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد تراجعت إلى 115 ألف طن في كانون الأول 2019 مقابل 213 ألف طن في الشهر الذي سبقه و231 ألف طن في كانون الأول 2018. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 31,9% في العام 2019 قياساً على العام 2018.

قطاع النقل الجوي

في كانون الأول 2019، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 4834 رحلة، وعدد الركاب القادمين 284299 شخصاً والمغادرين 254422 شخصاً والعابرين 6246 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 3246 طناً مقابل 3013 طناً للبضائع المشحونة. وتراجع كلّ من عدد الرحلات بنسبة 1,8%، وحركة القادمين بنسبة 3,5%، وحركة المغادرين بنسبة 1,1%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 11,0%، وذلك في العام 2019 بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها
في العامين 2018 و 2019

التغير، %	2019	2018	
1,8-	72279	73626	حركة الطائرات (عدد)
	37,8	35,2	منها: حصة الميديل ايست، %
3,5-	4280141	4436574	حركة القادمين (عدد)
	38,6	35,4	منها: حصة الميديل ايست، %
1,1-	4351380	4401439	حركة المغادرين (عدد)
	38,5	35,4	منها: حصة الميديل ايست، %
-	52198	4429	حركة العابرين (عدد)
11,0-	86701	97418	حركة شحن البضائع (طن)
	28,3	27,6	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول 2019، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 121 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 267678 طناً والمشحونة 72589 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 9834 مستوعباً. في العام 2019 وبالمقارنة مع العام 2018، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 6,7%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 19,2%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 11,0%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 19,1%.

بورصة بيروت

في كانون الأول 2019، تحسنت حركة بورصة بيروت بحيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 1527358 سهماً بقيمة 24,6 مليون دولار مقابل حركة تمثلت بتداول 321620 سهماً قيمتها 3,6 ملايين دولار في الشهر الذي سبق (5407192 سهماً بقيمة 27,9 مليون دولار في كانون الأول 2018)، وارتفعت قيمة الرسالة السوقية إلى 7759 مليون دولار مقابل 7537 مليون دولار (9675 مليون دولار) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي كانون الأول 2019، استحوذ القطاع المصرفي على 81% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 19% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب".

على صعيد آخر، وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في العامين 2018 و 2019 يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 90 مليون سهم إلى 199,6 مليوناً.
- ارتفاع القيمة المتداولة من 633,6 مليون دولار إلى 901,6 مليون.

ثانياً- المالية العامة

في تشرين الأول 2019، بلغ العجز العام 652 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 965 مليار ليرة في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 340 مليار ليرة في تشرين الأول 2018. وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2018 و2019 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 14959 مليار ليرة إلى 14137 مليار ليرة، أي بمقدار 822 مليار ليرة ونسبة 5,5%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 457 مليار ليرة ومقبوضات الخزينة بقيمة 381 مليار ليرة مقابل ارتفاع بسيط في الإيرادات غير الضريبية (16 مليار ليرة، علماً أن الإيرادات من وفر الاتصالات انخفضت بقيمة 5 مليارات ليرة). وبالعودة إلى الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 667 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 154 مليار ليرة مقابل ارتفاع الضريبة على الدخل بقيمة 681 مليار ليرة (علماً أن قيمة ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بلغت 742 مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 22095 مليار ليرة إلى 20204 مليارات، أي بقيمة 1891 مليار ليرة ونسبة 8,6%. ونتج ذلك من انخفاض كلّ من خدمة الدين العام بقيمة 137 مليار ليرة (من 6530 مليارات ليرة إلى 6394 ملياراً) عند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2018 و2019 والنفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 1755 مليار ليرة (من 15565 مليار ليرة في فترة كانون الثاني -تشرين الأول 2018 إلى 13810 مليارات ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الأول 2019)، نتجت في جزء منها وبحسب المعطيات المتوافرة من انخفاض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان وإلى البلديات بقيمة 108 مليارات ليرة لكّلاً منهما بالإضافة إلى انخفاض الدفع من الخزينة لحسابات الغير الأخرى بقيمة 279 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 7136 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2018 إلى 6066 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2019 وانخفضت نسبته من 32,3% من مجموع المدفوعات إلى 30,0% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً بمقدار 327 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 مقابل عجز أولي بقيمة 605 مليارات ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2018.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2018 و2019.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك-ت 2019 1	ك-ت 2018 1	
31,6	29,6	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
45,2	43,7	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2019، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 85700 مليار ليرة مقابل 82543 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و76575 مليار في نهاية كانون الأول 2018. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 9125 مليار ليرة في العام 2019 مقابل ارتفاعها بقيمة 3763 مليار ليرة في العام 2018. وأصدرت وزارة المالية في شهر كانون الأول 2019 سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 3116 مليار ليرة منها 3000 مليار ليرة اكتتب بها مصرف لبنان بفائدة استثنائية قدرها 1% بعد اكتتابه بسندات مماثلة في تشرين الثاني 2019 بقيمة 1500 مليار ليرة. كما أصدرت الوزارة سندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	اشهر	اشهر	
ك 1 2018	1,85	4,02	27,60	2,39	14,77	23,22	13,46	9,10	2,87	0,42	0,30	100,00
ت 2 2019	1,72	3,73	32,95	2,22	18,70	24,24	11,17	3,98	1,18	0,10	0,02	100,00
ك 1 2019	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

من خلال ما أشرنا إليه أعلاه، يبيّن توزع حصص المكتتبين بين نهاية تشرين الثاني 2019 ونهاية كانون الأول 2019 ارتفاع حصة فئة 10 سنوات إلى 35,4% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة، في حين عرفت السندات من الفئات الأخرى بغالبيتها تراجعاً بين نهاية الشهرين المذكورين .

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 86935 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019 مقابل 83878 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و77576 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2018 (+3057 مليار ليرة في شهر واحد و+9359 مليار ليرة في عام). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 1 2019	ت 2 2019	ك 1 2018	
24972	25103	27126	المصارف
%28,7	%29,9	%35,0	الحصة من المجموع
50717	47491	39006	مصرف لبنان
%58,3	%56,6	%50,3	الحصة من المجموع
455	462	481	المؤسسات المالية
%0,5	%0,6	%0,6	الحصة من المجموع
9968	9953	9956	المؤسسات العامة
%11,5	%11,9	%12,8	الحصة من المجموع
823	869	1007	الجمهور
%0,9	%1,0	%1,3	الحصة من المجموع
86935	83878	77576	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة انخفاض حصة المصارف إلى 28,7% في نهاية العام 2019 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 58,3%، فيما تراجعت قليلاً حصة القطاع غير المصرفي إلى 13%. تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان اكتتب في شهر كانون الأول 2019 بسندات خزينة من فئة 10 سنوات بقيمة 3000 مليار ليرة وبفائدة استثنائية قدرها 1%، بعد اكتتابه بسندات مشابهة بقيمة 1500 مليار ليرة في تشرين الثاني 2019 بالإضافة طبعاً إلى اكتتابه بسندات من الفئات الأخرى.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الأول 2019، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 31692 مليون دولار مقابل ما يوازي 31552 مليوناً في نهاية الشهر الذي سبق (31327 مليون دولار في نهاية العام 2018). يجدر التذكير بأنه في شهر تشرين الثاني، تم إصدار سندات يوروبوندر بقيمة 3 مليارات دولار مقابل استحقاق سندات أخرى بقيمة 1,5 مليار دولار بالإضافة إلى فوائد قسيمة.

وفي نهاية كانون الأول 2019، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندر 13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) مقابل 14051 مليون دولار (أي ما نسبته 44,5% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16039 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2018.

الدين العام

في نهاية كانون الأول 2019، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 138150 مليار ليرة (أي ما يعادل 91,6 مليار دولار) مقابل 134895 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و128347 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 3255 مليار ليرة في شهر واحد وبقيمة 9803 مليارات ليرة وبنسبة 7,6% في العام 2019 مقابل زيادة قدرها 8455 مليار ليرة ونسبتها 7,1% في العام 2018.

ونتح ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام 2019 من ارتفاع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 9427 مليار ليرة (متأثراً إلى حدّ كبير بإصدار سندات خزينة من فئة 10 سنوات بفائدة 1% وبقيمة 4500 مليار ليرة اكتتب بها مصرف لبنان) والدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 376 مليار ليرة (نتيجة استحقاق سندات يوروبوندر في كلّ من نيسان (500 مليون دولار) وأيار (650 مليون دولار) وتشرين الثاني 2019 (1500 مليون دولار) بالإضافة إلى قسائم الفوائد مقابل إصدار سندات يوروبوندر بقيمة 3 مليارات دولار في تشرين الثاني 2019).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 122473 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 7,3% قياساً على نهاية العام 2018 (+9,5% في العام 2018).

وفي نهاية كانون الأول 2019، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 87279 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 63,2% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 50871 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 36,8% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة كلّ من المصارف إلى 29,0% في نهاية العام 2019 والقطاع غير المصرفي إلى 12,9% مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 58,1%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ك 2019 1	ت 2019 2	ك 2018 1	
29,0	30,3	35,2	المصارف في لبنان
58,1	56,3	50,1	مصرف لبنان
12,9	13,4	14,7	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ك 2019 1	ت 2019 2	ك 2018 1	
1,9	1,8	2,2	الحكومات
4,1	4,0	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,9	94,0	93,5	سندات يوروبونذ
0,1	0,2	0,2	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشَر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية كانون الأول 2019، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 326797 مليار ليرة (ما يوازي 216,8 مليار دولار)، مقابل 391487 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و376097 مليار ليرة في نهاية العام 2018.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2019، تراجمت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 246865 مليار ليرة (ما يوازي 163,8 مليار دولار)، وشكّلت 75,5% من إجمالي المطلوبات مقابل 252307 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و269173 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 8,3% في العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,2% في العام 2018.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 76,02% في نهاية كانون الأول 2019 مقابل 74,69% في نهاية الشهر الذي سبقه و70,62% في نهاية العام 2018.

- في نهاية كانون الأول 2019، تراجمت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 190566 مليار ليرة وشكّلت 58,3% من إجمالي المطلوبات، مقابل 195110 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و205859 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 7,4% في العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,3% في العام 2018.

وفي التفصيل، تراجمت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 25,5% في العام 2019، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,0%، وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 72,35% في نهاية كانون الأول 2019 مقابل 70,81% في نهاية الشهر الذي سبق و65,66% في نهاية العام 2018.

وفي نهاية كانون الأول 2019، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 32451 مليون دولار مقابل 33170 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و37725 مليون دولار في نهاية العام 2018. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 14,0% في العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 7,3% في العام 2018.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الأول 2019، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 8829 مليون دولار مقابل 9355 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و9261 مليون دولار في نهاية العام 2018.

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2019، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31240 مليار ليرة (20,7 مليار دولار) مقابل 31006 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30383 مليار ليرة في نهاية العام 2018، وشكّلت 9,6% من إجمالي الميزانية المجمّعة و41,6% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 2,8% في العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,4% في العام 2018.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الأول 2019، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 177468 مليار ليرة مقابل 234060 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و196288 مليار ليرة في نهاية العام 2018.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الأول 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 66627 مليار ليرة أو ما يعادل 44197 مليون دولار، مقابل 46544 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و52269 مليون دولار في نهاية العام 2018. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 15,4% في العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 2,5% في العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الأول 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 43240 مليار ليرة، مقابل 45832 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و50651 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 14,6% في العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,2% في العام 2018. وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 4059 مليار ليرة في العام 2019 لتبلغ 22413 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 3351 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 20827 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الأول 2019، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 17601 مليون دولار مقابل 18868 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و25202 مليون دولار في نهاية العام 2018. وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 30,2% في العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 6,8% في العام 2018.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية كانون الأول 2019، تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، إلى ما يوازي 202831 مليار ليرة، مقابل 205681 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و212993 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 4,8% في العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,9% في العام 2018. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 68,70% في نهاية كانون الأول 2019 مقابل 67,89% في نهاية الشهر الذي سبقه و63,93% في نهاية العام 2018. وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 10162 مليار ليرة في العام 2019 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 3224 مليار ليرة (ما يعادل 2138 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 6493 مليار ليرة (ما يعادل 4307 ملايين دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 3270 مليار ليرة (2169 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 1711 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 3371 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 12285 مليار ليرة، نتيجة تراجع كل من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 8188 مليار ليرة (حوالي 5431 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 4097 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 7007 مليارات ليرة.

وفي العام 2019، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 42,5%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 17,4%.

1 م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

2 م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة البنانية لدى الجهاز المصرفي.

3 م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2019، انخفضت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,44% مقابل 6,62% في نهاية الشهر الذي سبق (6,11% في كانون الأول 2018)، فيما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1772 يوماً (4,87 سنوات) مقابل 1725 يوماً (4,74 سنوات) و1628 يوماً (4,47 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. ويُعزى هذا التطور إلى إصدار سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 3000 مليار ليرة بفائدة استثنائية قدرها 1%، إضافة إلى الفئات الأخرى. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على جميع فئات السندات بالليرة المُصدرة في الشهر الأخير من العام 2019 على النحو التالي: 5,30% لفئة الثلاثة أشهر، 5,85% لفئة الستة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7,00% لفئة السنتين، 7,50% لفئة الثلاث سنوات، 8,00% لفئة الخمس سنوات، 9,00% لفئة السبع سنوات، و10% لفئة العشر سنوات للسندات العادية (غير الاستثنائية).

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية كانون الأول 2019، استقرّ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 7,38% شأنه في نهاية الشهر الذي سبق (6,81% في نهاية العام 2018)، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 8,00 سنوات مقابل 8,09 سنوات (7,83 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الأول 2019، وتماشياً مع تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم 536، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 7,36% مقابل 9,40% في الشهر الذي سبق (8,30% في كانون الأول 2018)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 9,09% من 9,69% (9,97%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول 2019، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 23,64% مقابل 73,51% في الشهر الذي سبق (40,11% في كانون الأول 2018). وقد ارتفع حجم العمليات بين المصارف خلال الشهر المذكور، وراوح معدل الفائدة بين 5% كحدّ أدنى و70% كحدّ أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

ك 2019 1	ت 2019 2	ك 2018 1	
7,36	9,40	8,30	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
9,09	9,69	9,97	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
23,64	73,51	40,11	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الأول 2019، انخفض المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 4,62% مقابل 6,31% في الشهر الذي سبق (5,15% في كانون الأول 2018)، فيما ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 20 نقطة أساس إلى 10,84% مقابل 10,64% (8,57%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول 2019، استقرّ متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر على 1,91% شأنه في الشهر الذي سبق (2,79% في كانون الأول 2018).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ك 2019 1	ت 2019 2	ك 2018 1	
4,62	6,31	5,15	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,84	10,64	8,57	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,91	1,91	2,79	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في كانون الأول 2019، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي الرسمي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الأخير من العام 2019 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 37282 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2019 مقابل 38109 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبق (39674 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2018). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 2392 مليون دولار في العام 2019 مقابل انخفاضها بقيمة 2318 مليون دولار في العام 2018.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الأول 2019، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 3,30% قياساً على الشهر الذي سبق ليكون بذلك قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 4,58% قياساً على كانون الأول 2018. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الأول 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الأول 2018، فيكون قد سجّل انخفاضاً بنسبة 0,23%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 2,71% في شهر كانون الأول 2019 قياساً على الشهر الذي سبق، ليكون بذلك قد ارتفع بنسبة 6,96% قياساً على كانون الأول 2018. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الأول 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الأول 2018، ارتفاعاً بنسبة 2,90%.

